﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٖۖ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلۡحَوَايَآ أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِبَغۡيِهِمۡۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ١٤٦﴾ [الأنعام: 146]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

التّأكيدُ على أنْ لا تحريم إلّا بالوحي، وربطه بما حرّم الله على اليهود

لـمَّا بيَّن أنَّ التَّحريم إنَّما يَستنِدُ للوحي الإلهيِّ، أخبر أنَّه حرَّم على بعض الأُمم السَّابقة أشياء، كما حرَّم على أهل هذه الملَّة أشياء ممَّا ذكرها في الآية قبل؛ فالتَّحريمُ إنَّما هو راجعٌ إلى الله تعالى في الأُمم جميعها[1]، "وهذا التّحريم عقابٌ لهم على ظُلمهم، وفَطْمٌ لنفوسهم منِ اندفاعها في الشّهوات، وإنّا لصادقون في جميع أخبارنا الّتي منها هذا الخبر"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾: اليهود: كلمةٌ مُشتَقَّةٌ مِنَ الهَوْدِ بمعنى التَّوبَةِ والرُّجُوعِ، يُقالُ: هَادَ، يَهُودُ، هودًا، وتَهَوَّدَ؛ أي: تابَ ورَجع إلى الحقِّ. وقيل: إنَّها غير عَرَبيَّة نسبةً إلى يَهوذا أحد أسباط بني إسرائيل[3]، وحوّلت الذّال إلى الدّال، حين عُرّبت، والتّهويد: شبه الدّبيب في المشي، والسّكون في الكلام. والهوادة: البقيّة منَ القوم يُرجَى بها صلاحهم، وقد قيل[4]:

فَمَنْ كانَ يَرجُو في تَميمٍ هَوادَةً *** فَلَيسَ لِحَرْمٍ في تَمِيمٍ أواصِرُ

2) ﴿حَرَّمۡنَا﴾: التَّحريم: الحَظرُ، وشَيءٌ مُحَرَّمٌ؛ أي: مَحظورٌ،

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/676، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 9/121.
(2) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 199.
(3) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (هود).
(4) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (هود).

وضِدُّهُ الإبَاحَةُ، والإذنُ، والجَوازُ. وأصلُ التَّحريمِ: المَنعُ، يُقالُ: حَرَّمَ الشّيءَ؛ أي: مَنَعَ منه، ولم يُجِزْهُ[1].

3) ﴿شُحُومَهُمَآ﴾: الأبيَضُ الدُّهنِيُّ المُسَمِّنُ الّذي يُستَخرَجُ مِنَ الحَيَوانِ وغيرِه. والعَرَبُ تُسَمِّي سَنامَ البَعيرِ شَحمًا، وبَياضَ البَطنِ شَحْمًا، والجَمعُ: شُحومٌ، والقِطعَةُ منه شَحمَةٌ. وشَحُمَ الرَّجل شَحَامةً؛ أي: كَثُر شَحمُ جَسَدِه، فهو شَحِيمٌ وشَحِمٌ. وشَحِمَتِ النَّاقَةُ، وشَحُمَتْ شُحُومًا: إذا سَمِنَت بعد هُزالٍ[2].

4) ﴿ظُهُورُهُمَآ﴾: الظَّهرُ الجارحةُ، وجمعه ظُهُورٌ، ومعنى قوله: ﴿مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾، أي: ما عَلِقَ بالظَّهر والجنْب، أراد مِن داخل بطونهما، أو ما اختلط باللَّحم منَ البياض، وقيل: الأَلْيَةُ[3]، و"الظّهر: خلاف البطن، وقولهم: لا تجعل حاجتي بظَهرٍ؛ أي: لا تَنسَها. والظّهر: الرِّكاب، وبنو فلان مُظهِرون، إذا كان لهم ظَهرٌ ينقلون عليه، كما يُقال: مُنجِبون، إذا كانوا أصحابَ نجائب"[4].

5) ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾: جمع حَوِيَّة، وهي الأمعاءُ، وأصله من: حَوَيْتُ كذا حَيًّا وحَوَايَةً، وأصلُ (حوي): جَمَعَ، وهي ما احتَوَتْ عليه البطن منَ الأمعاءِ، وما جرى مجراها منَ الدُّوَّارَة والمَبَاعِر، ونحو ذلك[5].

6) ﴿أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍۚ﴾: هو الشَّحْمُ الَّذي يَكونُ مُلتفًّا على عظم الحيوان مِنَ السِّمَنِ؛ فهو مَعفُوٌّ عنه؛ لِعُسْرِ تجريدِه عن عَظْمِه[6].

7) ﴿جَزَيْنَـٰهُم﴾: الجَزَاء: الغَناء والكفاية، وهو ما فيه الكفاية منَ المقابلة، إنْ خيرًا فخُير، وإن شرًّا فشرّ. وإذا أُطلق في مَعرض العُقُوبَات يُرَاد بِهِ مَا يجب حَقًّا للّه تعالى بمُقابلَة فعل العَبد؛ لأنَّه المَجَازِي على الإطلاق، ولِهذا سُمِّيت دارُ الآخِرَة دارَ الجزَاء[7].

(1) ابن دريد، جمهرة اللّغة، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (حرَمَ).
(2) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن سيده، المحكم: (شحم).
(3) الرّاغب، المفردات: (ظهر)، والثّعلبيّ، الكشف والبيان: 12/248.
(4) الجوهريّ، الصّحاح: 2/730. (ظهر).
(5) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 163، والسّجستانّي، غريب القرآن، ص: 189، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (حوى).
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/142، والشّنقيطيّ، العذب النّمير: 2/391.
(7) ابن سيده، المحكم، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (جزا)، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 356.

8) ﴿بِبَغۡيِهِمۡۖ﴾: بتَجاوُزِهم الحقَّ إلى الباطِل، والبَغيُ: الظُّلمُ والاعتِداءُ، وأصلُه: الفَسادُ، كقولِهم: بَغَى الجُرحُ؛ أي: فَسَدَ[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بيان ما حرّم الله على اليهود، من ذوات المِخْلَب والنّاب، بما بَغَوا وعانَدوا

وحرَّمنا على اليهود ما لم تتفرَّق أصابعه كالإبل والنّعام، وشُحوم البقر والغنَم، إلَّا ما عَلِق مِنَ الشَّحم بظهُورها أو أمعائها، أو اختلط بعظم الأَلْيَة والجَنْب ونحو ذلك. ذلك التَّحريم المذكور على اليهود عُقوبة مِنَّا لهم بسبب أعمالهم السَّيِّئة، وإنَّا لصادقون فيما أخبرنا به عنهم[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة عطف الجملة الخبريّة على الجملة الإنشائيّة:

عطف الخبر على الإنشاء، باعتباره أمرًا من حيث المعنى

جملة: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ عطف على جملة: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ﴾ [الأنعام: 145] من عطفِ خبرٍ على إنشاءٍ؛ لأنّ الجملة الخبريّة المعطوفة حملت معاني الإنشاء، وإنْ جاءَت بصورة الخبر؛ على أنّها ساقتِ الأمر على أنّه حَدَثَ وانقضَى؛ فبَيِّنْ لهم ماحُرِّمَ في الإسلام، واذكرْ لهم ما حرَّمنا على الَّذين هادوا قبل الإسلام. والمقصود: أن يُظْهِرَ للمشركين أنَّ ما حرَّموه ليس من تشريع الله في الحال، ولا فيما مضى، فهو ضلالٌ بَحْتٌ[3].

غرضُ التّعبير بالاسم الموصول وصلته:

للإشارة إلى زمن وقوع الفعل وارتباطه بحدث تاريخيّ

ذهب علماء البلاغة والنّحو إلى أنَّ الاسمَ الموصولَ منَ الأسماء المبهمة؛ ولذلك يحتاج إلى صلة، فالصّلة هي الّتي تُزيل الإبهام، ويخرج إلى معانٍ عدّة، منها: الّتي تدلّ على الإنكار، والتّقليل المزوج بالتَّعصب، وهذا هو الغرض منَ التَّعبير به في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾،

(1) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (بغى).
(2) نخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسر، ص: 147.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ141 - 142.

إذ حصل تخصيصُهم دون غيرهم مِن أتباع الرُّسل؛ إنكارًا لهم، وتقليلًا من شأنهم[1].

نكتة تقديم شبه الجملة على مُتَعَلَّقِها:

جيءَ بتقديم شبهِ الجملةِ ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ﴾على مُتَعَلَّقِه الفعل ﴿حَرَّمْنَا﴾، في قوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا﴾؛ لإفادة الاختصاص؛ أي: عليهم لا على غيرهم مِنَ الأُمم[2].

التّخصيص ملمحٌ بلاغيٌّ أصيل، يحدّد الدّلالة، ويوضّح المطلوب

معنى ﴿وَمِنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾ فيه وجهان؛ أحدهما: أنَّه معطوفٌ على ﴿كُلَّ ذِى﴾، فتتعلّق ﴿وَمِنَ﴾ بـ﴿حَرَّمْنَا﴾ الأُولى لا الثَّانية، وإنَّما جيءَ بالجملة الثَّانية مُفسِّرةً لما أُبهم في ﴿وَمِنَ﴾ التَّبعيضيّة مِنَ المحرَّم فقال: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾، والثَّاني: أن يتعلَّق بـ﴿حَرَّمْنَا﴾ المتأخّرة، والتَّقدير: وحرَّمنا على الَّذين هادوا منَ البقر والغنم شحومهما[3].

إفادة معاني التّبعيض وغيره، تؤكّد اتّساع الدّلالة في معاني الحروف

أو يريد تعالى بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ﴾؛ أي: والبقر والغنم حرَّمنا عليهم، ولكنَّه أدخل فيها ﴿وَمِنَ﴾، والعرب تقول: (قد كان مِن حديث) يريدون: (قد كان حديث)، وإنْ شئتَ قلتَ: (ومِنَ الغنم حرَّمنا الشُّحوم)، كما تقول: (مِنَ الدّار أخذ النِّصف والثُّلث)، فأضفتَ على هذا المعنى كما تقول: (منَ الدّار أخذ نصفها)، و(مِن عبد اللّه ضرب وجهه)[4].

نكتة تقديم شبه الجملة: ﴿عَلَيْهِمْ﴾:

أهمّيّة الاستعلاء المجازيّ في حصر المعنى في اليهود

قدَّم شبه الجملة منَ الجارّ والمجرور: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في قوله: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾؛ ليدلّ على الحَصْر؛ أي: حرَّمنا عليهم دون غيرهم، كما أفادتِ الاستعلاء المجازيّ؛ أي: على اليهود.

(1) محمّد رضا، تفسير المنار: 8/150.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ141 - 142.
(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/201.
(4) جعفر شرف الدّين، الموسوعة القرآنيّة، خصائص السّور: 3/67.

معنى (أل) في لفظي ﴿ٱلۡبَقَرِ﴾ و﴿وَٱلۡغَنَمِ﴾:

استعمالُ القرآن للألفاظ المرتبطة بالبيئة العربيّة، دليل على واقعيّته

التَّعريف هنا لاستغراق الجنس أو للعهد، إذ سبق ذِكْرُ هذه الأنعام في مَواضِع أخرى منَ القرآن الكريم، والتَّعريف - كما هو معلوم - يفيد التّخصيص، ونذكر أنّ القرآن قد استعمل الألفاظ الّتي تعرفُها العرب في بيئتها، استمدادًا من واقع الحياة، وربطًا للمُخاطَبين بما يألفون، فيكون ذلك أدعى لتقبّلهم الدّعوةَ، والإيمان بما جاء به القرآن، وما صدح به الرّسول ﷺ، وما تضمّنته منظومة الأحكام الشّرعيّة العتيدة.

دلالة الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ﴾:

الاستثناءُ المتّصل ذو أهمّيّة بالغة في توضيح المعنى وتفصيله

في قوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلۡحَوَايَآ أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ﴾ الاستثناء في الآية الكريمة مُتَّصل، وفيها قولان: الأوَّل: وإنَّه تعالى استثنى عن هذا التَّحريم ثلاثة أنواع: أوَّلها: قوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ﴾، قال ابنُ عبَّاس: إلَّا ما عَلِق بالظَّهر منَ الشَّحم فإنّي لم أُحرِّمه. والاستثناء الثَّاني: قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلۡحَوَايَآ﴾، قال الواحديّ: وهي المباعر والمصارين. والاستثناء الثَّالث: قوله: ﴿مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ﴾، قالوا: إنَّه شحم الأَلْيَة، في قول جميع المفسّرين. أمَّا القول الثَّاني فإنَّ قولَه: ﴿أَوِ ٱلۡحَوَايَآ﴾ غيرُ معطوفٍ على المُستثنى، بل على المُستثنى منه، والتَّقدير: حُرِّمت عليهم شحومُهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم إلَّا ما حملت ظهورُهما فإنَّه غيرُ محرَّم[1].

سرُّ التَّعبير بصيغة الجمع بقوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ﴾:

ما حملتِ الظّهور مِنَ شحم البَقَرِ والغَنَمِ، معفوٌّ عنه، رأفةً منَ الله بخلقه

جمَعَ الظَّهر لأنَّه فردٌ مِن اثنين أُضيف إليهما، كما في قوله: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التّحريم: 4][2]، وهذا المعنى استثناءٌ منَ الشّحوم،

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 170 - 171/13، والسّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/204.
(2) النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 6/246.

ومخرجٌ لمَا عَلِقَ منَ الشّحم بظهورهما عن حكم التّحريم، وهذا مَلْمَحٌ مكينٌ منَ البيان القرآنيّ الرّاقيّ[1].

إفادة ﴿أَوِ﴾ معنى العطف أو الإباحة في قوله: ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾:

تفصيل المعنى بالحرف بعد إجماله، دليل على بلاغة السّياق وروعته

كلمة (أو) إذا دخلت على النَّفي صارَت في معنى الواو، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ۝٢٤﴾ [الإنسان: 24]، يُراد بها: نَفيُ ما يَدخُلُ عليه بطريق الانفِرَاد؛ كما تقول: (هؤلاءِ أهلٌ أن يُعْصَوا فاعْصِ هذا أو هذا)؛ فالمعنى: حَرَّمَ عليهم هذا وهذا. أو أنَّ (أو) في هذا المثال للإباحَة، والأحسَن في الآية إذا قُلْنَا: إنَّ ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ معطوفٌ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾، وأنْ تكون ﴿أَوِ﴾ فيه للتَّفصيلِ؛ فَصَّلَ بها ما حَرَّم عليهم منَ البقر والغنم[2].

تقديم شبه الجملة على العامل، في: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ﴾:

تقديم المجرور بمنزلة الافتتاح بـ(أمَّا)، وهو لبيان الحَصْرِ

تقديم المجرور على عامله في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾؛ للاهتمام ببيان ذلك؛ لأنَّه ممَّا يلتفت الذّهن إليه عند سماع تحريم كلّ ذي ظُفر، فيترقّبُ الحكمَ بالنّسبة إليهما؛ فتقديمُ المجرور بمنزلة الافتتاح بـ(أمَّا)، ولبيان الحَصرِ، فالمعنى: ومِنَ البَقَر والغَنَم - دون غَيرِهما - حَرَّمْنا عليهم ما ذُكِرَ[3].

معنى (أل) في لفظ ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾:

ما أحلّ الله للبشر، إنّما كان لحكمةٍ أكيدة، ومصلحة ظاهرة

(أل) في لفظ ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾، جاءَت للدّلالة على استغراق الجنس، وهذا التّعريف أفاد تخصيصًا آخَر ممّا أحلّ اللّه تعالى من طعام لبني إسرائيل، يوضّحه العطف على المباح لا على المحرَّم؛ أي: أو ما حملتِ الحوايا[4]، "والحوايا هنا هي الأمعاء الغليظة، وطولها كذا

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/195.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/679، والسّمين الحلبيّ، الدّرُّ المصون: 5/491، والآلوسّي، روح المعاني: 4/290.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ141 - 142، ومحمّد رضا، تفسير المنار: 8/152.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ141.

متر، ومن حكمة تكوينها الرّبّانيّة، نجدها تلتفّ على بعضها، ولذلك اسمها (الحوايا)"[1].

معنى الباء في قوله تعالى: ﴿أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ﴾:

بيانُ الشرعِ أدقَّ الأحكام، دليلٌ على استيعابه لأدقّ مناحي الأشياء

الاختلاط لا يكون إلَّا بين شيئين، ومعنى الأشياء قوله: ﴿مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ﴾؛ أي: التفَّ الشَّحم على العظم، والتصق به؛ وعليه فالباءُ أفادت معنى الإلصاق[2].

نكتة تنكير (عظم):

في قوله تعالى ﴿أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ﴾، جاءَت لفظةُ (عظم) في هذه الآية الكريمة نكرَة، والغرضُ من هذا التّنكير إفادةُ النّوعية والتّكثير والتّعميم، وهذه الإفادة إفادة أصليّة للنَّكرة، فيكون المعنى: أيُّ عظمٍ اختلطَ بشحمٍ، فهو حلالٌ عليهم.

في تعميم الحكم على كلّ عظم، تخفيفٌ ومصلحة

الموقع البيانيّ لقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِبَغۡيِهِمۡۖ﴾:

استئناف بيانيّ لكونها جملةً تعليليّة

تذييلٌ يُبيِّنُ عِلَّة تحريم ما حرّم عليهم، ويقتضي أنّ هذا التّحريم، إنّما كان عقوبة لهم على ذنوبهم وبغيهم، واستعصائهم على الأنبياء[3].

سرّ التّعبير باسم الإشارة للبعيد مع قربه:

قوَّةُ اللَّفظ مُشعِرةٌ بقوَّة المعنى، في سياق الآية

تُلحَق باسم الإشارة (ذلك) اللَّام؛ لتعطيها إيحاءً أكثر بالبعد؛ لأنَّ من دلالات هذا الحرف الدّلالة على هذا المعنى، كذا ذكر ابن هشام. وقال ابن يعيش: "فإن زاد بعدُ المشار إليه، أتوا باللَّام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستُفيد باجتماعهما زيادة في التَّباعد؛ لأنَّ قوَّةَ اللَّفظ مُشعِرةٌ بقوَّة المعنى"[4].

(1) محمّد متولّي الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ (الخواطر): 7/3976.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8أ/142، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 4/547.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/358، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8أ/142.
(4) ابن يعيش، شرح المفصّل: 2/365.

وقد يوحي هذا البعد الّذي تدلّ عليه اللّام والكاف في هذا الاسم بتعظيم المشار إليه، وهو إحدى دلالات ذلك المعنى، ومِن ذلك ما نراه في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم﴾، والمقصود به: التَّحريم المأخوذ من قوله: ﴿حَرَّمْنَا﴾[1].

معنى الباء في عبارة ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾:

حرف الباء في: ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ﴾؛ للإبدال، أو السَّببيّة؛ بسبب بغيهم؛ أي: ظلمهم، وقتلهم الأنبياء بغير حقٍّ، واتِّخاذهم العجل، وأكلهم الرِّبا؛ وقد نُهُوا عنه، وأكلهم أموال النَّاس بالباطل، والاصطياد يوم السَّبت[2].

بغيُ العباد هلاكٌ في الدّنيا، وعذابٌ في المعاد

غرضُ إضافة البغي إليهم، في قوله ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾:

أفادَت الإضافة في لفظ ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ الدّلالة على التَّخصيص والرَّبط، كما دلَّت على أنَّ الله تعالى مجزٍ الظَّالمين البُغاة بسوء أعمالهم، يُضاف إلى ذلك أنَّها وسمَتِ اليهود بالبغي، فهي من صفاتهم الثَّابتة.

إضافة المجازاة إليهم بما بغوا، غايته النّعي عليهم وتقريعهم

الموقعُ النَّحويُّ للفظ ﴿ذَٰلِكَ﴾، وغرضُ تقديمه:

﴿ذَٰلِكَ﴾ في مَوضِع رَفْع على إضمار مبتدأ، تقديرُه: الأمرُ ذلكَ، ويجوز أن يكون نُصِبَ بـ﴿جَزَيْنَٰهُم﴾؛ لأنَّه يتعدَّى إلى مفعولين، والتَّقدير: جَزَيناهم ذلكَ. وقال الزَّمخشريّ: ذلك الجزاء جزيناهم، وهو تحريم الطَّيّبات[3].

مَن انتهك المُحرّمات عُوقِب بالمنع من الطّيّبات

معنى الواو ودلالتها، في قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾:

الواو استئنافيّة أو حاليّة، يقولُ: وإنّا لصَادقون، في خَبرِنا هذا عن هؤلاءِ اليهودِ، عمَّا حَرَّمنا عليهم منَ الشُّحوم، ولحوم الأنعام، والطَّيرِ الّتي ذكَرْنا أنَّا حَرَّمْنا عليهم، وفي غيرِ ذلك من أخبارِنا[4].

كلُّ ما أخبر به الله، فهو صِدقٌ لا ريب فيه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ143 - 144.
(2) محمّد الهلال، تفسير القرآن الثّريّ الجامع، تفسير آية الأنعام: 146.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/75، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/680.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 9/647.

بلاغة تتابع المؤكّدات للمبالغة، في قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾:

لا أصـدقَ منَ اللـه قيـلًا، ولا أحـسـنَ منـه حديثًا

اشتمل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ على مؤكّدات ثلاثة؛ أوّلها: الجملة الاسميّة، وثانيها: (إنَّ) المؤكّدة، وثالثها: اللّام المزحلَقة المقترنة بالخبر، فالجملة تأكيدٌ على أنَّ اللّه تعالى هو الّذي حرَّم عليهم ذلك، وردٌّ على اليهود في ادِّعائهم أنَّهم هم الّذين حرَّموه على أنفسهم اقتداءً بالنَّبيِّ يعقوب عليه السلام، على حسب زعمهم[1]، ويبقى أنّ كلامَ اللّه صدقٌ لا يشوبه ريبٌ، وحقٌّ لا تُخالطه ضلالة.

علّة التّعبير بهذا الخبر: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾:

للتّعريض باليهود والنّعي عليهم؛ لكذبهم

لمّا كان هذا الخبر عن شريعة اليهود منَ الأنباء الّتي لم يكنِ النَّبيّ ﷺ ولا قومه، يعلمون منها شيئًا لأمّيَّتهم، وكان مَظِنَّةَ تكذيبِ المشركين لعدم إيمانهم بالوحي، وجزمهم بأنَّ النَّبيّ ﷺ ليس بأعلم منهم بشرع اليهود، ومَظِنَّة تكذيب اليهود أنّ تحريمَ اللّه تعالى ذلك عليهم عقوبةٌ لهم ببغيهم وظلمهم المبين، في آيات أخرى، قال تعالى بعده: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾، فأكَّد حقيقةَ الخبر وصِدْقَ المُخبِر بـ(إنّ) والجملة الاسميّة المعرَّفة الطَّرفين، ولام القسم؛ أي: صادقون في هذه الأخبار عنِ التَّحريم وعلَّته؛ لأنَّ أخبارَنا صادرةٌ عنِ العِلم المحيط بكلِّ شيءٍ، والكذبُ محالٌ علينا؛ لاستحالة كلّ نقص على الخالق[2].

المتشابه بين آيتي الأنعام والنّحل:

كـلـتـا الآيـتـيـن فيما حـرّم على اليـهـود، وتتمّة كـلّ منهما بما يناسبُ سياقَها

قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾، وقال ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾ [النّحل: 118].

لِمَ خُصَّتْ كلّ آية بما فيها منَ المحرَّم؟

آية الأنعام يسبقها بيان اللّه تعالى ما أحلَّه منَ الأنعام خاصَّة،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ144، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2717.
(2) محمّد رضا، تفسير المنار: 8/153.

وما حرَّمه من غيرها عامَّة، ردًّا على ما حرَّمه المشركون مِنَ الأنعام حين قالوا: ﴿هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعۡمِهِمۡ﴾ [الأنعام: 138] الآيات؛ فناسَبَه بيانُ ما حَرَّمه على بني إسرائيل خاصَّة الَّذين هادوا منَ الأنعام، ردًّا على مَن زعموا أنَّ اللّه تعالى لم يحرِّمها عليهم، إنَّما حرَّمها إسرائيلُ عليه السلام على نفسه، فاقتدوا به بقوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٖۖ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلۡحَوَايَآ أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ﴾.

أمّا آية النَّحْلِ فيسبقها قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ١١٦﴾ [النّحل: 116]، فلمَّا كان السِّياق أكثرَ تعلُّقًا بقوم الرَّسول ﷺ، وكانت سورة النَّحل بعد سورة الأنعام، ترتيبَ نزول وترتيبَ مصحف، وقد فَصَّل اللّه فيها ما حرَّمه على الَّذين هادوا، وكان ذلك مشهورًا؛ ناسَبَهُ الإشارة بقوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا مَا قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُۖ﴾.

المتشابه بين آيتي الأنعام وسبأ:

وقوله ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِبَغۡيِهِمۡۖ﴾ [الأنعام: 146] مع قوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ﴾ [سبأ: 17]، لِمَ خُصَّتْ كلّ آية بما فيها منَ السَّبب؟

دلالة مضامين سياق الآيتين؛ لتقرير الجزاء على الكفر أو على البغي

والجواب: أنّ آية الأنعام بُدِئت بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٖۖ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلۡحَوَايَآ أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ﴾؛ فلمّا كان ذلك ردًّا على مَن زعموا أنّ اللّه تعالى لم يُحرِّم عليهم هذه الأشياء، إنَّما حرَّمها إسرائيل عليه السلام على نفسه، فتبعوه، وكان هؤلاء قد لجؤوا إلى الكذب باغين؛ ناسَبَه قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِبَغۡيِهِمۡۖ﴾.

أمَّا آية سبأ فيسبقها قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥۚ بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ ١٥﴾ فَأَعۡرَضُواْ﴾ [سبأ: 15 - 16]؛ فلمّا كان الإعراض عنِ الشّكر كُفرًا؛ ناسَبَه قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ﴾.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(الخَلْط) و(اللّبس) و(المزج):

اللَّبس: يُستعمل في الأعراض مثل: الحقّ والباطل وما يجري مجراهما، وتقول: في الكلام لَبْسٌ. والخَلْط: يُستعمل في العرض والجسم. وأمَّا المزج فخاصٌّ بالسَّوائل[1].

اللَّبس يُستعمل في الأعراض، والخَلْط في الأجسام، والمَزْجُ في السّوائل

(الأَجر) و(الجَزاء) و(الثَّواب):

الأَجرُ: الجَزاء على العَمَل؛ كالإجارَة، والذِّكر الحَسَن، وأجارَهُ اللّه منَ العَذاب: أنقذه، والأَجرُ والأُجْرَة يُقَال فيما كانَ عَقْدًا، وما يجري مَجرَى العَقد، ولا يُقال إلَّا في النَّفع.

والجَزاء: يُقال فيما كان عَن عَقْدٍ، وعَن غير عَقْدٍ، ويُقال في النَّافع والضَّارّ.

الأجر: جزاء على عمل، والجَزاء: فيما كان عَن عقد وغيره، والثّواب: الجزاء

وأمَّا الثّواب: فقد يكون بالخير، كقوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ١٩٥﴾ [آل عمران: 195]، وهذا هو الغالب، لكن قد يكون بالشَّرّ، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ﴾ [آل عمران: 153]؛ وذلك لأنَّ الثَّواب مشتقٌّ منَ الرُّجُوع، والجزاء رجوعٌ على المرء بما فعَل؛ إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ، وأمَّا الأجر فهو تعويضٌ يُعطَى مقابل جُهدٍ أو بذلٍ؛ ولذلك لا يكون شرًّا قطُّ[2].

(البغي)، و(الطُّغيان)، و(الظُّلم)، و(العُتُوّ)، و(العُدوان):

البغيُ: الفَسادُ والشِّدَّة، ثمَّ أُطلق البغيُ على التَّعدّي، ومجاوزة الحدِّ بغير حقٍّ، وقصد الفساد. والطُّغيان: مجاوزة الحدِّ في

البغيُ يتضمَّنُ أنواعَ الظُّلم والتَّعدي، والطُّغيان: تجاوز الحدِّ والغُلوّ في ذلك

(1) العسكريّ، معجم الفروق اللّغويّة، ص: 462، والرّاغب، المفردات: (مزج).
(2) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 48، والزَّبيديّ، تاج العروس: (أجر)، وداود، محمد محمد، معجم الفروق الدّلاليّة في القرآن الكريم، ص: 47.

كُلِّ شيءٍ. والظُّلم: وَضْعُ الشَّيء في غير موضعه. والعُتُوُّ: التَّكبُّر والتَّجبُّر والعِصيان. والعُدوان: تجاوز ما ينبغي أن يُقتصرَ عليه، وهو الظُّلم الصّراح[1].

فالبغيُ يتضمَّن كلّ أنواع الظُّلم والتَّعدِّي والكِبر معًا. والطُّغيان: تجاوز الحدِّ والغُلوّ في ذلك، ويشمل الإفراطَ في المعصية والكِبْرَ والكُفر، وهو بذلك أشدُّ منَ البغي. والظُّلم: هو الميل عنِ القَصد، والتَّعديّ سواء أكان صغيرًا أم كبيرًا، حيث يتراوح الظُّلم ما بين أكبر الكبائر؛ وهو الشِّرك بالله تعالى، وبين ارتكاب صغائر الذُّنوب. والعُتُوُّ: المبالغة في الكِبْرِ أو الفسادِ أو الكُفر[2]، ولكنَّه لا يبلغ مبلغ البغي والطُّغيان. وقد فُسِّر العُدوان بالتَّعديّ في حدود الله، وبالظُّلم الصُّراح.

وخلاصة ما سَبق أنَّ الألفاظ المذكورة مُتقاربة دلاليًّا؛ حيث تشترك جميعها في معنًى عامٍّ هو: مجاوزة الحدِّ، ولكنَّها على درجات: فأشدُّها الطُّغيان؛ لاشتماله على مجاوزة الحدِّ والمبالغة في الكِبْر والمعصية والشَّرّ والكُفر، ويليه البغي؛ لاشتماله على التَّعديّ والفساد والظُّلم، ثمّ العُتُوُّ؛ لأنَّه مُبالغةٌ في الكِبر أو الفساد أو الكُفر، ويتبعُ ذلك العدوان؛ لأنَّه تعدٍّ لحدود الله، وظلمٌ صُراح. ويأتي أخيرًا في الشِّدّة الظُّلم، وتتفاوت درجاته من صغائر الذُّنوب إلى كبائرها إلى الشِّرك بالله تعالى[3].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (بغى)، و(طغى)، و(ظلم)، و(عتو)، و(عدو).
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/6، وأبو حيّان، البحر المحيط: 7/243.
(3) داود، معجم الفروق الدّلاليّة، ص: 143 - 148.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»